ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بوتين يرسم الخطوط العريضة للجيواستراتيجية الدولية لروسيا

جورج حداد

في ٧ حزيران الحالي أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المقابلة التلفزيونية المفتوحة المسماة "الخط المباشر مع فلاديمير بوتين"، التي يجريها كل سنة، ويجيب فيها على أسئلة المواطنين مباشرة. وقد اكتسبت مقابلة هذه السنة أهمية خاصة نظراً للتحديات الكبرى التي تواجهها روسيا، والتوتر الشديد بينها وبين الكتلة الغربية، والمشاركة الروسية في الحرب على الإرهاب في سوريا. وكانت قد شكلت لجنة عليا مختصة تقود جهازاً إعلامياً ضخماً لتلقي أسئلة ومكالمات واتصالات المواطنين الروس من داخل روسيا ومن كل أرجاء العالم، وبكافة وسائل الاتصال. وقد بلغ عدد الاتصالات أكثر من مليونين، تناولت جميع حقول الحياة الاجتماعية والثقافية والصحية والاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية لروسيا. وقامت اللجنة المختصة بغربلة وتصنيف الاتصالات، واختارت منها ثمانين سؤالاً نموذجياً أجاب عليها بوتين في خلال ٤ ساعات ونصف. ونورد فيما يلي أهم ما جاء على لسان بوتين فيما يخص الجيوستراتيجية الدولية لروسيا:

روسيا... "يا جبل ما يهزك ريح!"

أجاب بوتين على سؤال حول أسباب ونتائج الحصار والعقوبات والحملة العدائية الغربية المتواصلة ضد روسيا. فقال إن هدف هذه الحملة هو بالأساس لإضعاف وابعاد روسيا كمزاحم اقتصادي للغرب. ولكن هذه الحملة "غير فعالة وذات نتائج عكسية". ولاحظ بوتين أن عددا متزايدا من البلدان يأتي الى هذا الاستنتاج. وقال: إن العقوبات والاتهامات المتوالية ضد روسيا هي وسيلة لاحتواء روسيا. وهذا ما يفكر به أولئك الذين يلجأون الى هذه الوسائل. ولماذا يفعلون ذلك؟ لأنهم يرون ان روسيا تمثل تهديدا لهم وتصبح مزاحما لهم. ووصف مثل هذه الافعال بأنها "سياسة خاطئة".

وحسب تعبيره: ان كل دولة لها مصالحها الخاصة، ولكن لا ينبغي حل القضايا "بمساعدة الوسائل الانانية" في السياسة والاقتصاد. لا ينبغي كبح اي بلد، بما في ذلك روسيا، بل إنشاء تفاعل بناء، وحينذاك فإن التأثير العام على الاقتصاد العالمي سيكون ايجابيا تماما.

وأكد بوتين على فشل العقوبات الاقتصادية ضد روسيا وانه بعد مرور ٤ سنوات على تطبيق العقوبات فإن تأثيرها على البنوك الروسية طفيف جدا.

رسائل الحرب والسلام

وردًا على احد الأسئلة قال بوتين: "ان انسحاب اميركا من الاتفاق حول منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ، هو محاولة لكسر معادلة التوازن الاستراتيجي. ولكننا نحن نرد على ذلك. وفي رسالة لي انا قلت: ان الانظمة الحديثة لتسلحنا، التي تم انجازها، اصبحت في الخدمة الفعلية، وهي بالتأكيد تحفظ معادلة التوازن".

وبهذا الخصوص دعا الى اقامة الاتصالات بين موسكو وواشنطن. وقال: "لقد آن الاوان للجلوس الى طاولة المفاوضات، وليس فقط للتفكير، بل لوضع المخططات لضمان الامن الدولي والاوروبي". "علينا ان نفهم ان حربا عالمية ثالثة يمكن ان تؤدي الى نهاية الحضارة الحالية، وهذا ينبغي ان يردعنا عن الاقدام على افعال متطرفة وتشكل تهديدا للحضارة المعاصرة".

وفي هذا السياق كشف بوتين لاول مرة عن سر ستراتيجي خطير وهو ان روسيا تحضّر لأن تجري حتى سنة ٢٠٢٢ تجربة على صاروخ فائق الوزن، بدون رواد فضاء او طيارين. وبعد سنتين من ذلك ـ اي حتى سنة ٢٠٢٤ ـ سيجري تطوير هذا الصاروخ العملاق كي يصبح حاملا لرواد فضاء ـ طيارين، يعملون على سبر الفضاء الكوني. وركّز بوتين الانتباه على ان روسيا تتابع ابحاث سبر الفضاء. "وليس من الصدفة انه لهذه الغاية انفقنا الكثير من الاموال والموارد لاجل بناء مطار فضائي جديد "كوسمودروم" في شرقي بلادنا، وهو الكوسمودروم الشرقي. ونحن سوف نطوره كي يصبح مكوِّنا مدنيا في نشاطاتنا الفضائية".

وأشار الى انه بالرغم من جميع التعقيدات في العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، فإن العلماء الروس لا يزالون يعملون في تعاون وثيق مع زملائهم الأميركيين. "ولدينا برامج جديدة، مثلا برنامج "سفيرا" (sphere أو الفضاء الكوكبي). وبموجب هذا البرنامج فإن نوعية الاتصالات ستتحول بشكل يتم فيه استبدال الاتصالات بواسطة الكابلات، وهذا سيمثل اختراقا علميا فذا ويمكن ان يؤدي الى ثورة مطلقة في حقل الاتصالات".

الوجود العسكري الروسي في سوريا

وجوابا على سؤال حول الوجود العسكري الروسي في سوريا ومتى ستسحب روسيا ابناءها من سوريا، اجاب بوتين: ان القوات المسلحة الروسية وجدت في سوريا لمساعدة الشعب السوري وبطلب من السلطة الشرعية السورية، وبما ينسجم مع المصلحة القومية العليا لروسيا. واكد ان القوات المسلحة الروسية ستبقى موجودة في سوريا طالما ان ذلك هو لمصلحة روسيا. وقال: ان رجالنا الذين سقطوا في ارض المعركة في سوريا انما فعلوا ذلك دفاعا عن الشعب الروسي. وكان من الافضل ان نقضي على الارهابيين في سوريا على ان ننتظر كي يأتوا ويقوموا بالعمليات الارهابية على الارض الروسية.

واشار بوتين الى نقطة هامة جدا وهي ان القوات المسلحة الروسية اشركت في المعركة اسلحة روسية متطورة جديدة. وعلق على ذلك بالقول: هذا لا يعني اننا استخدمنا الارض السورية كحقل تجارب لاسلحتنا. بل يعني اننا خضنا المعركة بكل جدية، وشاركت اسلحتنا الجديدة في القتال في ظروف ميدانية فعلية، وهو ما يساعد علماءنا وخبراءنا على دراسة واستخلاص النتائج لادخال المزيد من التطوير على اسلحتنا. واخيرا قال بوتين: ليس لدينا خطط للانسحاب من سوريا. وليس لدينا خطط للبقاء الدائم في سوريا. ان قواتنا المسلحة ستبقى في سوريا طالما ان ذلك يحقق مصلحة روسيا!

ويعلق بعض الخبراء على اعلان بوتين عن قرب اجراء التجربة على الصاروخ العملاق الجديد بما يلي:

أ ـ ان روسيا تملك في الخدمة منذ سنوات عديدة الصاروخ النووي الثقيل توبول ـM (الذي يسمى في الغرب "SATANA" ـ الشيطان) ووزنه ١٠٠ طن. وفي السنة الماضية وضعت روسيا في الخدمة الصاروخ النووي "سارمات" الذي يزن ٢٠٠ طن. واذا كان الرئيس بوتين يصف الصاروخ الجديد بأنه "فائق الوزن" فهذا يعني ان وزنه يفوق ٢٠٠ طن. كم؟ هذا ما ستكشف عنه المراجع المختصة الروسية في وقته.

ب ـ ان الاعلان عن هذا الصاروخ يحمل في طياته رسالتين:

الرسالة الأولى حربية ومفادها: لا تلعبوا معنا! اننا قادرون في اي لحظة على سحقكم سحقا تاما. ولكننا لن نكون معتدين. الا ان أية محاولة عدوان على روسيا هي جنون تام. لأن صاروخًا واحدًا فقط من ترسانتنا يكفي لمحو اميركا الشمالية من الخريطة. وصاروخًا واحدًا فقط يكفي لمحو اوروبا الغربية من الخريطة.

والرسالة الثانية سلمية ومفادها: بعد التأكد من فشل جميع اشكال الحقد والعداء ومركبات النقص العنصرية ضد روسيا... اننا نمد أيدينا لجميع دول العالم بما فيها اميركا وكتلتها الغربية للتفاعل البنّاء والتعاون لما فيه خيرنا، وخيركم، وخير الانسانية جمعاء! كي نعيش في عالم واحد، سلمي، متقدم، وننطلق معا في سبر اغوار الفضاء الكوني!

العروبة تنهض بانتصار الأسد

غالب قنديل

تمثل فصول الانتصار السوري وتعافي الدولة الوطنية السورية والشعب العربي السوري محطة فاصلة في مسار حركة التحرر العربي من الهيمنة الاستعمارية الصهيونية الرجعية وحيث يمثل نهوض القوة السورية في جميع المجالات نقطة انطلاق لاستنهاض العروبة كرابطة قومية تحررية وهو ما يطرح تحدي تجديد الفكرة القومية وإنهاض التيار العروبي في المنطقة بلغة جديدة وبرؤية معاصرة.

لأن سورية هي قلعة العروبة وقلبها الخفاق شنت عليها الحروب وفرض عليها الحصار ولأن سورية كمجتمع مقاوم يتمسك باستقلاله الوطني تعبر عن النسيج الوطني المتعدد في تكوينه وحيث العروبة هي علامة الجمع والهوية الجامعة التي تتسع لجميع عناصر الطيف المجتمعي والمعتقدي بينما يمثل ما يسميه علماء الاجتماع بالهويات الجزئية عنصر تفتت وقسمة في المجتمعات المتعددة وهكذا تشكل العروبة السورية هوية جمع واندماج ومواطنة وشراكة حية في الحياة الوطنية وهي لذلك قرينة العلمانية في بوتقة الدولة الوطنية والحياة الوطنية.

أصرت القيادة السورية على التمسك بعلمانية الدولة لأنها مدركة وواعية لخبرة التاريخ وتشهد من حولها ما جلبته طائفية النظام السياسي من ويلات على لبنان والعراق فتلك الوصفة التي رفضها الرئيس بشار الأسد بحزم هي عنصر اضطراب وقلق مستمر وبوابة للتدخلات الأجنبية وللوصاية الاستعمارية من شقوق البنية السياسية والمجتمعية المضطربة.

لم يكن مصادفة إرساء الصيغ الطائفية للحكم في زمن الانتداب الاستعماري الذي شهد اغتصاب فلسطين ولا هي مصادفة ان تكون وصفة بريمر وصيغته لدستور العراق قد استنسخت النظام الطائفي اللبناني ولاهي صدفة كذلك جميع الاقتراحات المشابهة التي سعت الولايات المتحدة وسائر شركائها في دول العدوان لتسويقها في كل المفاوضات التي شهدت بحثا بما يسمى الحل السياسي السوري فالطائفية هي وصفة لإضعاف الدولة الوطنية المركزية لزعزعة الاستقرار وانتهاك الاستقلال بتدخلات لا تنقطع في الشؤون الداخلية ولإباحة سلوكيات الاستقواء بالخارج في كل شأن داخلي يختلف عليه.

من البوابة الطائفية تمكن الحلف الأميركي الغربي الصهيوني ومنظومته في المنطقة من اعتراض الحسم الوطني في لبنان والعراق عبر فرض صيغة للسلطة تقوم على المساكنة والتقاسم بين القوى المحلية المنتمية إلى محوري الهيمنة والمقاومة على مستوى المنطقة بحيث تتحول الشراكة السياسية في الحكم إلى شراكة بين وطنيين مقاومين وخونة مرتبطين بالاستعمار الأميركي الغربي وبعملائه في المنطقة وتصبح البرامج والأولويات الوطنية أسيرة المساومات والضغوط في جميع القضايا والعناوين المصيرية ليبقى الاستقلال منقوصا ولتستمر التنمية مشوهة متعثرة ولتتحول الدولة إلى بيئة كسيحة يحكمها التقاسم الطائفي وتوزيع الحصص بدلا من تركيز الجهود في خدمة الشعب والوطن والتباري لتحقيق الأفضل.

انتصار الدولة الوطنية السورية سيكون تحولا كبيرا في معادلات القوة وسيشع حكما نحو العراق ولبنان وفلسطين والوطن العربي بأسره وزعامة الرئيس بشار الأسد في هذا المخاض هي في حالة صعود تاريخية تشبه تجربة الزعيم جمال عبد الناصر بعد انتصاره على العدوان الثلاثي .

الفصول الباقية من ملحمة الصمود السورية ومن حرب المقاومة والتحرير التي تخوضها سورية بقيادة الرئيس بشار الأسد ربما هي الأشد صعوبة وتعقيدا خلافا لما يظن الكثيرون فبعد سحق العملاء والوكلاء بات التحرير الشامل للتراب الوطني رهنا بالانتصار على الاحتلال الأميركي والاحتلال التركي وبالردع المتصاعد للكيان الصهيوني وبتقطيع أذرع هذا المثلث المعادي فوق كل حبة تراب سورية.

صارح الرئيس بشار الأسد شعبه والرأي العام العربي وسائر الحلفاء في حديثه لقناة العالم بتلك الحقيقة عندما لخصها بعبارة : الحرب طويلة ومستمرة.

ان الصراع الدائر هو بين سورية والاستعمار الغربي والكيان الصهيوني بقيادة الولايات المتحدة التي توجه الحكومات الرجعية العربية المشاركة في العدوان بأوامرها وانتصار سورية وحلفها التحرري المقاوم سيكون بداية لمعادلات جديدة على صعيد القومي وسيرفع الحالة المعنوية العربية وسوف يسجل التاريخ بصمة نافرة لرجل صمد وثابر وتحدى وانتصر مع شعبه وبلده وجيشه ورفاقه هو الرئيس بشار الأسد القائد العربي المقاوم.

نفق العراق الانتخابي المظلم

عادل الجبوري

منذ البداية، وقبل أشهر من موعد اجراء الانتخابات البرلمانية العراقية (١٢ ايار-مايو ٢٠١٨)، كانت المؤشرات السلبية والسيئة، والاجواء القلقة والمرتبكة، تتوالى وتلقي

بظلالها على عموم المشهد العام في العراق، وكانت مختلف القوى والفاعليات والشخصيات السياسية تدرك وتفهم وتتفهم ذلك، لأنها جزء من الواقع السياسي، بإيجابياته وسلبياته، بمدخلاته ومخرجاته.

وفي أجواء الانتخابات، وما رافقها من سجال حول نسب المشاركة، وسلامة عمل أجهزة العد والفرز الالكترونية، وعمليات التلاعب والتزوير، وصفقات بيع وشراء الاصوات، والتهديدات والضغوطات، ومدى كفاءة وخبرة ونزاهة مفوضية الانتخابات، ناهيك عن حملات التسقيط الاعلامي الممنهج والمنظم، في مثل تلك الاجواء، بدا واضحا ان الامور لا تتحرك بمسارات صحيحة، وان المقدمات الخاطئة لا يمكن أن تنتهي الى نتائج صائبة.

لذلك لم يكن غريباً ومفاجئاً ما حصل بعد الانتخابات من قبيل عدم ظهور النتائج خلال وقت قصير، كما كان مفترضا، باعتبار أن أجهزة العد والفرز الالكتروني تختلف كثيراً عن عمليات العد والفرز اليدوي، من حيث سرعة ظهور النتائج. ومن قبيل تدني نسبة المشاركة، بأقل مما أعلنته مفوضية الانتخابات، حيث أن الأخيرة كانت قد أشارت الى أن النسبة بلغت ٤٤,٢٪، بينما ذهبت أوساط سياسية عديدة الى ان النسبة الحقيقية للمشاركة لم تتعد ٣٠٪، وهذه الارقام المتواضعة، لا ترتبط بعزوف الناس فقط، وانما ترتبط بإشكالات فنية وتقنية حالت دون تمكن أعداد لا يستهان بها من المواطنين من التصويت رغم ذهابهم الى المراكز الانتخابية.

وفيما بعد راحت التشكيكات بمصداقية الانتخابات تتنامى، ودائرة الانتقادات لاعضاء المفوضية تتسع، لتصل الى تبادل الاتهامات بالفساد والتلاعب والتزوير فيما بينهم.

هذا وغيره، جعل الاصوات تتعالى والدعوات تتزايد، لمعالجة وتلافي الأخطاء والتجاوزات، من خلال إلغاء أصوات الخارج والنازحين والتصويت الخاص والمشروط، أو اعادة العد والفرز يدوياً لنسبة معينة من صناديق الاقتراع، أو حتى اللجوء الى العد والفرز اليدوي لكل الأصوات.

ورغم الكثير من الشد والجذب، فإن المؤسستين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (البرلمان)، تبنتا مثل تلك التوجهات، اذ إن الأولى صوتت في الخامس من شهر حزيران - يونيو الجاري، على توصيات اللجنة المشكلة من هيئة النزاهة والرقابة المالية وجهاز المخابرات والامن الوطني للنظر في الشبهات المثارة حول الانتخابات، ومن بين تلك التوصيات، اجراء العدّ والفرز اليدوي بما لا يقل عن ٥٪ في جميع المراكز، وإلغاء نتائج انتخابات الخارج والنازحين لثبوت خروقات تزوير جسيمة ومتعمدة وتواطؤ، وسحب يد مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات واحالتهم للتحقيق، ومنع سفر من هم بدرجة معاون مدير عام فما فوق في المفوضية الى خارج العراق، الا بعد الحصول على الموافقات الاصولية.

أما المؤسسة التشريعية (البرلمان)، فقد صوتت في جلسة استثنائية في السادس من حزيران - يونيو، أي بعد يوم واحد من قرارات مجلس الوزراء، بالمصادقة على قرارات الاخير، من خلال التصويت على التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب المرقم ٤٥ لعام ٢٠١٣، والقاضي بإعادة عمليات العد والفرز يدويا لكل صناديق الاقتراع، وتجميد عمل مجلس مفوضية الانتخابات واستبدالهم بقضاة يعينهم مجلس القضاء الاعلى.

وبالفعل وجدت تلك القرارات والقوانين والتوصيات طريقها الى التنفيذ السريع والمباشر، الذي بدوره أثار المزيد من الجدل والاعتراضات القانونية.

ولعل مجمل الجدل والسجال تمحور حول أمرين، الاول، هوية الجهات المتورطة بالتلاعب والتزوير، سواء كانت خارجية او داخلية، والامر الثاني، الخيارات والاحتمالات التي يمكن ان تؤول اليها الامور.

ورغم أن أياً من الامرين لا يقل أهمية وخطورة عن الآخر، الا أن البحث في شقه الأكبر يتركز على الامر الثاني، على اعتبار ان الامر الاول بتفاعلاته المختلفة، يدور ويتحرك بداخل أروقة وكواليس الأجهزة الأمنية والرقابية والقضائية المعنية، التي تحرص على ابقائه بعيدا عن المؤثرات السياسية، والتجاذبات الاعلامية.

والتساؤل الأكثر الحاحاً هنا هو ماذا بعد توصيات وقرارات السلطتين التنفيذية والتشريعية، واجراءات السلطة القضائية؟

حتى الان تبدو الصورة غامضة ومشوشة، ولكن يفترض ان هناك ثلاثة خيارات هي:

-الغاء الانتخابات، واعادة اجرائها مع انتخابات مجالس المحافظات المقررة في الثاني والعشرين من شهر كانون الاول-ديسمبر المقبل، او اي موعد اخر تقرره الجهات المعنية.

-الغاء نتائج العد والفرز الالكتروني، واعتماد الية العد والفرز اليدوي لكل صناديق الاقتراع، مع استبعاد كل ما هو موضع شك وشبهة.

-اعادة عمليات العد والفرز يدويا لنسبة ٥٪ او ١٠٪ من العدد الكلي لصناديق الاقتراع.

وفيما يتعلق بالخيار الاول، فإن فرص تحققه تبدو ضئيلة جداً، لأنه حتى الذين لديهم اعتراضات وشكوك، لا يرون بواقعية وصحة الذهاب بذلك الخيار، لما يمكن أن تترتب عليه من تبعات وآثار سلبية وخطيرة، وهو في النهاية لا يخدم الفائزين ولا الخاسرين، علما انه من الصعب جدا ضمان ان تكون نسبة المشاركة بالمستوى المطلوب والمرتجى، في ظل أجواء التشكيك والاحباط والتسقيط.

أما بالنسبة للخيار الثاني، فإنه يمكن أن يدخل البلد في متاهات كبيرة، فضلاً عن كونه يحتاج الى وقت طويل، وأموال طائلة، في الوقت الذي لا يمكن فيه استبعاد امكانية حدوث عمليات تلاعب وتزوير بمقدار معين، مهما كانت الاجراءات الاحترازية شديدة وصارمة. ناهيك عن أن الاعادة الكاملة، لن تفضي الى نتائج وارقام مختلفة بنسبة كبيرة عن النتائج والارقام الحالية، اي انها لن تأتي بواقع جديد يختلف تمام الاختلاف عن الواقع الحالي.

في حين ان الخيار الثالث، بحسب الكثير من المؤشرات، يبدو الاكثر واقعية ومقبولية من قبل مساحة واسعة من الطيف السياسي، لاسيما الكتل والقوى السياسية الكبيرة والمؤثرة، لانه يكفل المحافظة على الاطار العام لاوضاع البلد، ويمنع الانزلاق الى منعطفات خطيرة، وانفاق مظلمة، ومسارات مجهولة.

وهنا، فإن العمل بهذا الخيار، يمكن ان ينطلق من المحافظات التي تحوم حولها الكثير من شبهات التلاعب والتزوير، الا وهي الانبار وكركوك، ومحافظات اقليم كردستان الثلاث (اربيل ودهوك والسليمانية)، وينطلق كذلك من العمل على اعادة عد وفرز ٥٪ من صناديق الاقتراع، وفي حال تبين ان فيها خروقات كبيرة، وتفاوتًا فاضحًا في نتائجها مع نتائج العد والفرز الالكتروني، فيمكن الذهاب الى رفع نسبة اعادة العد والفرز الى ١٠٪ او حتى اكثر من ذلك.

وكذلك فإن حجم الاضرار التي ألحقتها النيران المجهولة بصناديق الاقتراع بمخازن مفوضية الانتخابات في الرصافة، يمكن ان تكون عاملا رئيسيا-وليس ثانويا-في تحديد المسارات والخيارات.

وفي الوقت عينه، فإن هذا الخيار تعتريه هو الاخر معوقات وعراقيل واشكاليات فنية وقانونية، لعل ابرزها، كيفية التعاطي مع قانون البرلمان الاخير، في حال لم تعترض عليه المحكمة الاتحادية العليا، ومدى توافق الاطراف السياسية المختلفة عليه، فضلا عن اهمية الامم المتحدة من خلال بعثتها (يونامي) في العراق، في لعب دور المراقب والمساعد لمفوضية الانتخابات (مجلس القضاة) بمعالجة الأخطاء والسلبيات بأقل قدر من الخسائر والتبعات.